2023

المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية
https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد الثامن (العدد الخامس عشر، يناير 2023)

تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على دور مجلس الأمن الدولي

ريهام سيد كامل رجب
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

الملخص

ساهم التحول النوعي الذي عرفة حقل الدراسات الأمنية من خلال النقاشات النقدية لمفهوم الأمن التي كانت سبباً على الأقل في نقل مستوى التحليل من الدول إلى الفرد. في الوقت الذي بدأ يتشكل على المستوى الأكاديمي والمستوى الرسمي مقاربة نظرية للأمن الإنساني في مقابل الأمن بالمنظور التقليدي، والذي يركز على حماية حدود الدولة، ولكن ما أفرزته العولمة من تحديات دولية وعالمية غلبت المفهوم التقليدي للأمن في الدراسات الأمنية وأصبح هناك حاجة ضرورية إلى تكريس مفهوم الأمن الإنساني من خلال منظمة الأمم المتحدة وذلك عبر مجلس الأمن لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

الكلمات الأساسية: الأمن الدولي، الأمن الإنساني، العلاقات الدولية، القانون الدولي.

Abstract

The qualitative shift in the field of security studies contributed through critical discussions of the concept of security, which at least shifted the level of analysis from states to the individual. At the time, a theoretical approach to human security began to take shape at the academic and official levels, as opposed to security in the traditional perspective, which focuses on protecting the borders of the state, but what globalization has produced from international and global challenges has prevailed over the traditional concept of security in security studies and there has become a necessary need to devote the concept of security through the United Nations, through the Security Council, to maintain international peace and security.

Keywords: International security, human security, international relations, international law.

مقدمة

إن مفهوم الأمن ليس مفهوماً جامداً ساكناً وإنما يتغير ويتطور بحسب الظروف والمستجدات ويخضع أيضاً لِطَبِيعَة التهديدات ونمط الصراعات التي تتغير من زمان إلى آخر فالأمن حالة ديناميكية مركبة لا تتصف بالجمود.

فقد شهد مفهوم الأمن تطورات عديدة، منذ ارتباطه على الصعيد الدولي بمعاهدة وستفاليا عام 1648 وذلك بضمان الدول لأمنها الذاتي، والذي تطور بعد ذلك إلى مفهوم الأمن الجماعي الذي شكل ركيزة أساسية في فكر منظمة الأمم المتحدة التي جاء ميثاقها متضمناً لِمَجْمُوعَة مبادئ تضع ضوابط للعلاقات الدولية إلى جانب توفير آليات التصدي لأي محاولة خرق لنظام الأمن الجماعي، وبذلك فإن النظرة إلى الأمن قد انتقلت من الاهتمام بأمن الدول بشكل منفرد إلى الاهتمام بأمن المجتمع الدولي ككل، ولكن كان هناك حاجة إلى رؤية جديدة تستطيع أن تأخذ في الحسبان مخاطر أخرى ومصادر عديدة للتهديد حديثة، انطلاقاً من أمن الأفراد مروراً بأمن دولهم وانتهاءً بالأمن الجماعي الدولي.

ويعتبر الأمن الإنساني في هذا السياق هو نتيجة طبيعة لتطور الدراسات الأمنية النقدية وذلك بفضل مجهودات العديد من الباحثين أمثال أرنولد ويلفرز– وأولي ويفر – ديفيد بالدوين – توماس شيلينج – باري يوزان – وغيرهم. بالإضافة إلى المجهودات البحثية لمدرسة فرانكفورت ومدرسة كوبنهاجن ومدرسة المعرفة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (U N D P)، والمساهمات الأخرى من الاتجاهات النظرية والحوارات الأكاديمية وصياغة النماذج المعرفية المفسرة للإشكاليات والمعضلات الأمنية، بدايةً من الواقعية والواقعية الجديدة والليبرالية إلى ما بعد الوضعية.

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

هناك تحد للأمن الإنساني يفرضه الواقع الدولي وهي نتيجة طبيعية ومنطقية لتغير المشهد الدولي ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضيات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول التطور والتحول في مفهوم الأمن واختلاف الرؤى النظرية حول المفهوم والتغيير في دور مجلس الأمن لحفظ الأمن والسلم الدوليين فنجد أن مفهوم الأمن الإنساني فرض نفسه بدلا من أمن الدول ومن ثم الإجابة على تساؤل بحثي رئيسي يتمثل في. **كيف تطور مفهوم الأمن الإنساني؟ وكيف انعكس ذلك على دور مجلس**

الأمن؟ ومن هذا التساؤل الرئيسي تتفرع منه عدد من تساؤلات أخرى، في الإجابة عليها إجابة على التساؤل الرئيسي وهي:

1. كيف يمكن رصد الجدالات النظرية (ما قبل الوضعية) في مقاربات العلاقات الدولية حول مفهوم الأمن الإنساني؟
2. ماذا قدمت الجدالات النظرية (ما بعد الوضعية) في نظريات العلاقات الدولية لمفهوم الأمن الإنساني؟
3. كيف انعكس مركب الأمن الإنساني في تغير طبيعة أداء مجلس الأمن المطروحة عليه؟

هدف الدراسة

تسعى الدراسة إلى استكشاف تطور مفهوم الأمن (الأمن الإنساني) في العلاقات الدولية وانعكاس ذلك التطور على دور الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن، وكذلك تطور مفهوم الأمن من أمن دولي داخل الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إلى أمن فردي لحفظ الأمن والسلم الدوليين. كما تهدف إلى تعزيز حماية الفرد في المجتمع الدولي لحماية المجتمع الدولي والنظام الدولي ككل.

منهجية الدراسة

نظراً إلى طبيعة موضوع الدراسة ترى الباحثة الاعتماد على التكامل المنهاجي بين المدخل المقارن والذي تم استخدامه بشكل أساسي في الدراسة وفقا لطبيعة الموضوع محل الدراسة والذي تتطلب إجراء مقارنات ضمنية تبرز التحول والتطور الذي حدث في مفهوم الأمن قبل وبعد الحرب الباردة " أي مقارنات بين نظريات أو مقاربات العلاقات الدولية والتي تناولت مفهوم الأمن واختلاف الرؤى النظرية حول مفهوم الأمن والمدخل القانوني".

وذلك لتوضيح صلاحيات مجلس الأمن والقيام بدور فعال في حفظ الأمن والسلم الدوليين من خلال محاولة تكريس الأمن الإنساني في طبيعة أداء مجلس الأمن والانتقال من أمن الدولة إلى أمن الفرد.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، فضلاً عن إطارها العام وخاتمتها وذلك على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** تطور مفهوم الأمن الإنساني في مقاربات العلاقات الدولية.
- **المبحث الثاني:** النظريات ما بعد الوضعية في تفسير مفهوم الأمن الإنساني.
- **المبحث الثالث:** التغير في مفهوم الأمن والتغير في طبيعة أداء مجلس الأمن المطروحة عليه.

المبحث الأول

تطور مفهوم الأمن في مقاربات العلاقات الدولية

بدايةً، إن نهاية الحرب الباردة كانت المحطة الرئيسية التي عمقت من بعدها النقاش حول مسألة توسيع مفهوم الأمن، والتي يمكن أن نطلق عليها "المرونة المفاهيمية" التي تستوعب التحولات الجديدة التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة (غليون،11:2003).

وقد عملت جهود كل من باري بوزان – وأول وايفر في عام 1998 في إعادة ترسيم أو توصيف الأمن إلى (385:Lacher,2008) (قطاعات – عسكرية – بيئية – اقتصادية – مجتمعية – سياسية).

ويمكن حصر هذا التوسيع الأمني الجديد إلى اتجاهين: **الاتجاه الأول:** وهو الاتجاه الذي ركز على" التطور الأفقي" للأمن. واهتم هذا الاتجاه بالأدبيات المتعلقة بتوسيع الأجندة الأمنية المندرجة في السياق العالمي، حيث أكد كريستوفر على وجود رابطة أمن – عولمة. وهذه الرابطة ترتكز على التهديدات الاقتصادية والعسكرية والبيئية وهي التي تفرضها العولمة أو الاعتماد المتبادل العالمي، وعبر في هذا الاتجاه أيضاً كينث بوتين في الأجندة الأمنية الموسعة بالأمن غير التقليدي والتي تشمل قضايا مثل (الأمن الاقتصادي والمالي – الأمن البيئي – الحوكمة التنموية – المجتمعات التعددية والحركة الاثنية – توليفة الأمن الإنساني). بينما **الاتجاه الثاني:** والذي ركز على " التطور العمودي"، هو الذي اهتم بمستويات التحليل واكتشافها في الدراسات الأمنية، فقد نشر كينيث والتر كتابة الفرد، الدولة والحرب: تحليل نظري في عام 1959، لنجد باحثو العلاقات الدولية لم يهملوا أهمية مستويات التحليل، حيث قام باري بوزان بإعادة استخدام مستويات والتز بثلاث صور، بل ودراستهم في خمسة أبعاد من التحليل بما في ذلك الفردي، الوطني، الإقليمي، العالمي وبالتالي أصبح هناك مراجعة للدراسات الأمنية من وحدات مختلفة غير الدولة (Liotta,2002:475) .

النظريات الوضعية الوجودية في تفسير مفهوم الأمن الإنساني

أولاً: مفهوم الأمن الإنساني في الفكر الواقعي (الواقعية الكلاسيكية – الواقعية الجديدة)

إن مفهوم الأمن بشكل عام يعود إلى فترة قديمة في الفكر الواقعي، فهو موجود في كل الاتجاهات التي تشكل البناء النظري لهذا التيار، وأيضاً عند كل المفكرين والمنظرين التابعين لهذا التيار. بدايةً من " **تيوسيديد**" إلى " **توماس هوبز**" إلى "**كينيث وولتز**" و "**ريمون أرون**"، ويرجع هذا الفكر في الأساس إلى اليونان والصين، وهو ما ورد في جذور النظرية التي أسسها "**تيوسيديد**" حول الأمن والقوة التي استقاها من الحرب التي دارت بين أثينا وأسبرطة وسميت هذه الحرب في ذلك الوقت بالحرب البيلوبونزية حيث قال "**إن إرساء معايير العدالة يعتمد على نوع القوة التي تسندها، وفي الواقع فإن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع فعله**". فالواقعيون هم الأكثر دفاعاً عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، وهذا يعني أن مفهوم الأمن الوطني يرتبط بشكل مباشر بالدولة، حيث فسر الأمن على أنه أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، لذلك لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية والوطنية وإقامة تحالفات عسكرية دولية. (الرشيدي،4:2003).

وعلى غرار الدراسات الأمنية النقدية، تحدى الأمن الإنساني كمفهوم جديد افتراضيات كل من النظرية الواقعية والواقعية الجديدة المبنية على عقيدة مركزية الدولة التي ترتكز على الدفاع العسكري عن الإقليم ضد. (Newman,2001: 2) التهديدات الخارجية

ففي الإطار الواقعي يمكن للدولة أن تبادل ولاء مواطنيها بالحماية التي توفرها لهم من العدوان الخارجي، لذلك احتمال الحاجة إلى أمن الفرد، أو حتى أن الدولة قد تشكل تهديداً لمواطنيها لم يكن متوقعاً (Chenoy,2007: 84).

أما الواقعيون الجدد أضافوا فكرة تتعلق بأن الدول تسعى لكسب القوة ليس فقط من أجل القوة وإنما من أجل الدفاع عن أمنها لحفظ بقائها، وكذلك لتقليص مخاطر المأزق الأمني. إذ يقول كينيث وولتز " **في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الأسمى لكن فقط عندما يكون بقاء واستمرارية الدولة مضموناً ستبحث هذه الأخيرة عن أهداف أخرى مقابل الهدوء، الربح، القوة** ". وبالتالي الاتجاه الواقعي يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية ضد أي تهديد خارجي، والقوة هي المؤشر الأساسي لتحقيق الأمن حيث نجد في هذا الصدد كينيث وولتز يقول " **إن**

التنافس من أجل الرفاهية والأمن والتنافس أدى ويؤدي دوماً إلى النزاع "وأن للقوة قابلية للاستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأي قوة. (حمدوش،27:2008).

بعد تناول كل من النظرية الواقعية التقليدية والنظرية الواقعية الجديدة كان الأمن الإنساني في وجهة نظر الواقعية التقليدية هو المطلب الثانوي بينما المطلب الأساسي لها هو الأمن الدولاتي والمصلحة الوطنية والربح وتحقيق المكاسب. ولكن نتيجة لوجود فواعل جديدة تم النظر إلى المنظور الواقعي التقليدي بأنه منظور غير قادر على التأقلم والتفاعل مع الأحداث الدولية، حيث اتجه منظرو الواقعية إلى إحداث تغيرات داخلية على المنظور الواقعي.

جاءت النظرية المثالية بكلا اتجاهيها المؤسساتي والبنيوي لتناقض النظرية الواقعية وتتبنى مفهوما جديدا وتستخدم فواعل جديدة لتتناقض مع النظرية الواقعية في حوار منظوري يتبنى مبدأ السلم والديمقراطية ويرفض الصراع والحروب.

مفهوم الأمن الإنساني في الفكر الليبرالي (البنيوية – المؤسساتية)

أما المدرسة الليبرالية فتحاول أن تعطي منظوراً واسعاً للأمن عن طريق التنويع في مصادر التهديد وكذلك توسع مجال القيم المعنية بالتهديد، فبالنسبة لمصادر التهديد فلا تنحصر فقط في الجانب العسكري الخارجي، وإنما قد تكون داخلية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة والوضع السياسي غير المستقر، وعليه فالمدرسة الليبرالية حاولت إعطاء أبعاد أخرى لمفهوم الأمن حيث ساهمت في تطوير الدراسات النقدية فيما بعد.

ولليبرالية مجموعة مبادئ تعتمد على أفكار "**إيمانويل كانط**" عندما اقترح تكوين فيدرالية وكذلك " **وودرو ويلسون**". (حمدوش،279:2008) ، في تصوره لعالم يسوده السلام، وهو الذي قرر إنشاء عصبة الأمم، والأمن عندهم يتحقق بالعوامل المؤسساتية الاقتصادية والديمقراطية. (زقاغ،2011)، هذه المؤسسات تخلق لنا تشابكا وتعاظما بين الوحدات حيث إن هذا التداخل يحقق الأمن نتيجة تخوف كل طرف على مصالحه الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية للدول والشعوب وكل الفاعلين في النظام الدولي. (حمدوش،280:2008)، ورغم أن الليبراليين قد أقحموا فاعلين غير الدول في محاولة منهم لتوسيع الأمن مفهوماً وميدانياً مثل النزاعات الاثنية والجماعات

المسلحة لكنهم أبقوا الدولة كموضوع مرجعي لأن كل الفواعل تبقى مرتبطة بالدولة، وتسعى لتعظيم مصالحها المادية عبر مفهوم المكاسب المطلقة.

على الرغم من وجود تقارب بين مفهوم الأمن الإنساني والافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية خاصة تلك التي ترتكز على دور المؤسسات، إنشاء قيم مشتركة، العلاقات السياسية والاعتماد المتبادل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز السلام والتعاون بين الدول، وبالتالي إمكانية الحد من عدوانية الدول الطبيعية وعدم اختزال الأمن في القدرات العسكرية والمادية فقط، ولكن أيضاً الجوانب التجارية والاقتصادية والسياسية، ثقافة التسوية والتفاوض بدلاً من النزاع. وانتقد الأمن الإنساني وجهة نظر الليبراليين للأمن، التي لاتزال تعتمد رؤية ضيقة حول مركزية الدولة في العلاقات الدولية، رغم أهمية المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني في ظل التدفقات العالمية العابرة للحدود. فبينما سلط الليبراليون الضوء على مزايا التعاون والتأكيد على النتائج السلبية للنزاعات، وساهم الأمن الإنساني في توسيع التهديدات. (Chenoy,2007: 86) والفواعل التي يجب أن تأخذ في الاعتبار.

وهنا يجب التفريق بين الليبرالية المؤسساتية والليبرالية البنيوية. فالليبرالية المؤسساتية كما ذكرنا سابقًا عززت الفكر المؤسسي بفعل الاعتماد المتبادل كما ازدادت المبادرات الدولية ذات البعد المؤسسي وذلك لتنظيم الحياة الدولية. (جوهر،1995:140).

وفي هذا السياق تؤكد الليبرالية المؤسساتية على أن المؤسسات الدولية تؤدي دوراً جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وحتى تعزيز الأمن الداخلي، وبالتالي الأمن الإنساني وذلك عبر ما أصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط بعض الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج للتحولات التي مدت السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية وخاصة بعد أن كان التصور الواقعي للأمن قد أهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدة النزاعات الدولية والحروب، لأن ذلك مرتبط أساساً بالفرضية الواقعية التي تقر بأن المؤسسات هي تعبير طبيعي عن السلوكيات السياسية للدول ضمن نظام دولي يتسم بالفوضوية (جوهر،1995:104).

وقد برز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي بشكل واضح خصوصاً من نجاح بعض المؤسسات الاندماجية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة، وقد استمر هذا

التوجه التكاملي الأوروبي والتوسع المتواصل لحلف الأطلسي، وهذا النجاح عكس حجة الطرح الليبرالي المؤسساتي، على الرغم من أن الماضي تميز بالحروب والصراع المستمر دائماً.

أما الليبرالية البنيوية: لقد سميت النظرية الليبرالية البنيوية بهذا الاسم لأنها تركز على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ومدى تأثير ذلك على السياسة العالمية. حيث تقوم هذه النظرية على ثلاث افتراضيات هي:

1. الأفراد والجماعات في المجتمع المدني والوطني عبر الدولي يشكلون الفاعلين الأساسين في السياسة الدولية.
2. جميع المؤسسات بما فيها الدولة – الأمة تمثل مصالح بعض وليس بالضرورة كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.
3. سلوك الدولة يعكس طبيعة الدولة وخياراتها على أساس أنه يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي (زقاغ،2011).

وارتبط هذا الاتجاه بكتابات كل من " مايكل دويل " و " بروس راست " وذلك من خلال تأكيدهما على أن التحليل الأمني يجب أن يستند إلى المتغير الديمقراطي وترسخها من خلال مستوى الدول ، وأيضاً على مستوى بُنى النظام الدولي الذي من شأنه أن يكرس أطر السلام الدائم التي تفتح المجال أمام مسارات جديدة للسياسة الدولية، تكون الطبقة التعاونية سمتها الرئيسية، وهذا يعكس حالة الصراع الدائم التي كان يصورها الواقعيون أو كما عبر عنها " كانط " بأنها حالة الوحشية التي لا تخضع لأي قانون، وقدم ثلاثة عناصر أساسية إزاء الأمن الدولي وهي التمثيل الديمقراطي الجمهوري، والالتزام الأيديولوجي لحقوق الإنسان، والترابط عبر الحدود الوطنية، وهذه العناصر هي ما تتميز به الدول الديمقراطية التي تسعى إلى السلام (المعمري،93:2009).

خلاصة القول إن النظرية الليبرالية باتجاهيها سواء المؤسساتي أو البنيوي قد تبنت منهج السلام الديمقراطي وشجعت أيضاً على الحرية، والملكية الخاصة، والتنافس الاقتصادي الحر مما يكفل الأمن المعيشي للأفراد، بل وشجعت على الأمن الجماعي الذي يتحقق من خلاله الأمن الإنساني.

المبحث الثاني

النظريات ما بعد الوضعية في تفسير مفهوم الأمن الإنساني

إن ما حدث من عجز فكري وتنظيري للعلوم الاجتماعية والتي وصلت إلى عمق العلاقات الدولية بصفة عامة وحقل الدراسات الأمنية بصفة خاصة، ظهر بوضوح في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين كنوع من رد الفعل الذي جاء متمثلاً بما يطلق عليه في أدبيات الدراسات السياسية باسم "ما بعد الوضعية"، والتي تشمل مجموعة من المقاربات، المتمثلة في "النظرية النقدية"، و"نظرية ما بعد الحداثة " و" النظرية البنائية "، و" النظرية النسوية" (جاكسون،104:2003).

وعلى أثر ذلك دخلت الدراسات الأمنية مع بداية الألفية الجديدة مرحلة ثورية من تاريخ حقل الدراسات الأمنية، حيث تميزت هذه المرحلة بتعدد وتنوع النظريات الأمنية والتي وعلى الرغم من اشتراكها في تبني خلفية نقدية موسعة للدراسات الأمنية إلا أنها أيضاً تَبَايَنَتْ في مقاربتها لمفهوم الأمن. (قوجيلي،33:2014).

تجدر الإشارة هنا إلى أن البدايات الأولى في توسيع هذا المفهوم تعود إلى أواخر السبعينيات وذلك تزامنًا مع نشر أعمال كل من " كينث "، حول " السلام المستقر" مع" بولدينغ " و"جوهان غالتوتغ"، حول السلام الإيجابي، إضافة إلى تقرير" لجنة بالم" حول نزع السلاح والذي يحمل عنوان "الأمن المشترك" (زقاغ،2011).

هذا بالإضافة إلى عملية التوسيع في الدراسات الأمنية والتي ظهرت بشكل واضح في الدراسات الأمنية الغربية والتي طرحت صيغة جديدة للفهم السائد في الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية والتي تجسدت من خلال مجموعة من المدارس الفكرية التي ارتبطت بشكل مباشر بأماكن تأسيسها مثل: مدرسة باريس، ومدرسة ابريستويت أو ما تعرف بمدرسة "ويلز"، ومدرسة كوبنهاجن (قوجيلي،24:2012).

وقد قدمت هذه المدارس إسهامات تنقيحية وتطويرية للبرنامج البحثي الخاص بالدراسات الأمنية وكذلك للأطر التحليلية للنظريات الوضعية. وذلك من خلال إعادة التفكير في مفهوم الأمن باعتباره مفهوماً قابلاً للاشتقاق وكذلك الاهتمام بمسألة إمكانية التوسيع والتعميق في قطاعات ومرجعيات الأمن.

النظرية البنائية

تزامن ظهور هذه النظرية مع نهاية الحرب الباردة والتي شكلت عقبة أمام فشل العديد من النظريات وخاصة الواقعية في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وقد ساهمت هذه الحرب على إضفاء الشرعية على النظرية البنائية وذلك لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث، وأيضا وجدتا صعوبة كبيرة في تفسير ما حدث، وجاءت النظرية البنائية لتتحاور مع النظريات التقليدية، بل وتنتقدها وأن النظرية البنائية تمتلك تفسيراً في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بشكل مختلف (أبو مور،121:2013).

وقد ظهرت هذه النظرية في كتابات " ألكسندر وندت " و" نيكولاس أنوف " و"إيمانويل أدلبير"، وفي نهاية الثمانيات وبداية تسعينيات القرن العشرين لقد أشار " ألكسندر وندت " سنة 1992 بأن الأمن ليس مسألة حتمية بل مسألة إدراك، وأن صناع القرار هم الذين يصنعون هذا الإدراك، ويجعلون جوانب مادية حقيقية حيث تصبح الحروب والنزاعات ضرورة في العلاقات الدولية، وبالتالي فإن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي، وبالتالي يمكن إعادة بنائه لصالح الأمن والسلم، وبذلك فإن الأمن حسب "ألكسندر وندت" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله لا ما هو الحقيقة الفعلية (حمدوش،2008).

كما انتقدت كلا من الواقعية والليبرالية بسبب تركيزهما المفرط على العناصر المادية والعوامل الموضوعية العقلانية وفشلهما في الأخذ بعين الاعتبار العناصر الذاتية والعناصر النفسية والإنسانية. وعلى هذا الأساس ساهم منظور البنائية في جعل الموجة لمقاربات مركزية الدولة ممكناً، فقد قدموا رؤية أمنية تنطلق من الأفراد وتصوراتهم البينذاتية، كما أشاروا إلى التأثير الذي تلعبه الهوية الثقافية في النزاعات، إمكانية إعادة بناء القيم بواسطة الأنظمة الدولية وإعادة بناء تفسير حول جذور انعدام الأمن، ووضع التخلف، والفقر والمهانة في قمة الأولويات الأمنية، وهو الشيء الذي تم تطويره بصورة كبيرة من خلال الأمن الإنساني. (Williams,2008: 61)

نستنتج أن النظرية البنائية وإن اعتمدت نفس المسلمة المركزية للواقعية (الفوضى) إلا أنها اختلفت معها في تفسير سلوكيات الدول باعتبارها تخضع لتأويلات اجتماعية في شكل معتقدات وتفاعلات ومعايير.

إذن تكمن أهمية المقاربة البنائية في العلاقات الدولية وافتراضها بأن السلوك والأمن والمصالح والعلاقات هي بناء اجتماعي يمكن تغييره، فقد يشير الأمن على سبيل المثال إلى الحفاظ على القيم الأساسية للمجموعة، ولكن قد نجد مفهوماً واسعاً للأمن يحاول النظر للأمن من زاوية التساؤل عن ماهية المجموعة في حد ذاتها، ماهية القيم الأساسية أو عن المكان التي تأتي منه هذه التهديدات وكيف تتم حماية هذه القيم (Williams,2008: 61).

وقد مثل هذا الافتراض أهمية كبيرة بالنسبة للأمن الإنساني لأنه جلب فواعل أخرى من غير الدول من خلال توسيع العلاقات الدولية.

النظرية النقدية

يحتوي المنظور على عدة تيارات ومن هذه التيارات تيار "باري بوزان"، الماركسيون الجدد، وأيضاً المقاربة النسوية أو ما يطلق عليها "النظرية النسوية"، ولعل من أهم كتاب هذا المنظور "كين بوث" و"جيمس دير" وغيرهم، ومفهوم الأمن عند أصحاب هذا المنظور هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فحسب، بل يعتمد على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة مثل (حقوق الإنسان – الهويات – العامل البيئي – الهجرة – الأمراض) (حمدوش،2008).

ولقد أكدت النظرية النقدية على أن التهديدات ليست موضوعية، وهذا يعني أنها تتضمن معاني ودلالات تختلف باختلاف الزمان والمجتمعات وتعكس هوية معينة، وقد أبرزت النظرية النقدية حدود الدولة والنظام الوستفالي في ضمان أمن الأفراد. وبناءً على ذلك قد اهتم أصحاب هذه النظرية بكون " الأمن مصطلحاً اشتقاقياً (قسوم،2010:101).

يعتقد أنصار النظرية النقدية أن المرجعية للأمن هو الفرد أو الإنسان وليست شيئا فلسفياً مجرداً كالدولة حيث يركز مفهوم الأمن الإنساني على اتخاذ الفرد وحدة التحليل الأساسية وذلك في سياق ما أصبح يواجه أمن الأفراد من قائمة طويلة من مصادر التهديد التي تعد الدولة المسؤول الوحيد عنها كما لم يعد في مقدورها التعامل بمفردها. فالدولة كما يرى " دانييل، بل "قد غدت بعد الحرب الباردة أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى وأكبر من أن تتعامل مع المشكلات الصغرى (غرايبية،2004:7).

ويقول "كين بوث ": (طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأنه مقاربة تمكننا من مواجهة المعايير المشؤومة للدراسات الاستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر

إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن، طالما أن هناك التزامًا بالانعتاق)، وفي هذا الاتجاه فإن " بوث " يرى أن الأمن يعني الانعتاق والذي يعني: تحرير الشعوب من قيود الحرب، الفقر، نقص التعليم وغيرها (قسوم،153:2010).

ويجدر بنا الإشارة أن **الموجة التحليلية الأولى** التي شكلها طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي كانت بغرض تعميق فهمنا حول الأمن بكشف السياسة من خلال المفاهيم والعمليات والأجندات السياسية وهذا ما سمح للمحللين من إزالة الصفة المركزية عن الدول والنظر في وحدات مرجعية فوق وما دون المستوى الدولاتي. أما **الموجة التحليلية الثانية** وهي التي سعت إلى توسيع فهمنا للأمن وذلك من خلال الاهتمام الواسع بالتهديدات والأخطار، أو بالأحرى أن طلاب مدرسة ويلز لدراسات الأمن النقدي قد قاموا بـ تسييس الأمن، وهذا بدلاً من أمننة القضايا، وهو ما نستطيع القول بأنه شكل جانباً مهما من أعمال مدرسة كوبنهاجن وهو ما عرف بـ اللا أمننة أي القيام بإخراج مسائل معينة من الأجندة الأمنية واعتبارها من قبيل العمليات السياسية العادية (قسوم،154:2010).

يبرز من خلال هذه النظرية أن الأمن الإنساني يمكن تعريفة بأنه: (التخلص من كافة أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، والبحث عن سبيل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحققه بمعزل عن أمن الدول. (أبو مور،126:2013).

وبالتالي أصبح الأمن في إطار موسع (أمن الدولة + أمن المجتمع + أمن الإنسان) أي الانتقال من الوحدة الترابية وسيادة الدولة ومصالحها الوطنية إلى حماية حقوق الإنسان وحرياتهم وترقيتهم بشكل يمكن ضمان كرامتهم ومستقبل الأجيال القادمة.

إذن التعريف الجديد للأمن الإنساني هو أمن الإنسان من الخوف، والقهر، والعنف، والتهميش والحاجة، والحرمان، وعدم التمكين الاجتماعي) ونجد كلا من" جون سيلس " و" سداكو أوجاتا " قالا إن الأمن الإنساني هو مجموعة عمليات حماية الحريات الأساسية لبقاء الإنسان والتنمية أي حماية الإنسان من التهديدات سواء كانت طبيعية أو مجتمعية (نسيمة،2018).

فالأمن الإنساني كمفهوم، اقترح مقاربة تعتمد أساساً على قوة القيم الإنسانية والأخلاق العامة، وإعادة تضمينها في النقاش الدولي وتغيير طريقة تفكير كل من الدول والأفراد حول الأمن من خلال التوسيع التدريجي للأمن وتحديد أساس الحقوق والكرامة الإنسانية (Newman,20: 9–10).

خلاصة القول إن التوسع الذي حدث في مفهوم الأمن انطلق من فهم التهديدات سواء كانت اجتماعية وتاريخية أو عبر الزمان والمكان. وعلى الرغم من أنه ما زال الأمن في صورته العسكرية الدولاتية وأنه ما زال يحتفظ بكامل خصائص النظام الدولي الوستفالي، إلا أنه هناك العديد من التهديدات غير العسكرية مثل الفقر– اللامساواة داخل الدولة وبين الدول – التدهور البيئي – التميز وخرق حقوق الإنسان ... وغيرها التي تجاوزت أخطارها حدود الدول مهددة مصير الإنسانية ومتجاوزة قدرة الدولة لمواجهتها بمفردها.

النظرية النسوية

قد برزت المفاهيم الأنثوية باعتبارها منظوراً أساسياً في دارسة العلاقات الدولية، وذلك على امتداد العقد الأخير من القرن الماضي، وقد كان الزخم الأول الذي حمله هذا النقد موجهاً إلى الطرق التي تُستبعد فيها النساء من التحليلات الخاصة بالدولة والاقتصاد السياسي العالمي، بل والأمن الدولي أيضًا. (أوكالاهان،422:2008).

وبالتالي فإن فهم ومعرفة السياسة العالمية المعاصرة تتعلق بالأساس بافتراضية أساسية تتعلق بالأهمية القصوى للجنس وهو ما تتقاسم فيه كل الاتجاهات النسوية، حيث تعتقد أن من كتبوا نظريات العلاقات الدولية هم الرجال وليس النساء، لذلك تعتبر نظرية العلاقات الدولية مثلاً نظرية جنسية، وذلك لأنها قائمة على الجنس الذكري وتم تأسيسها من قبل الرجال.

وترى النظرية النسوية أن السياسة العالمية ستكون أقل تنافسية وأقل عنفاً إذا تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع القوة وبالأخص قوة الدولة التي ترتبط بشكل مباشر بالمعرفة (جحار،33:2002).

فقد قدم النسويون للأمن تعريفاً متعدد الأبعاد والمستويات للأمن الإنساني، وهو على عكس المفاهيم التقليدية للأمن، حيث بدأت بالفرد أو المجتمع بدلاً من الدولة أو النظام الدولي ويتماشى ذلك مع دراسات الأمن النقدية وقد وصفه " كارولين توماس" بأنه حالة من الوجود يتم فيها توفير الاحتياجات المادية الأساسية ويمكن تأمين كرامة الإنسان فيها، بما فيها المشاركة الفعالة في حياة المجتمع، فهذا

المفهوم غير قابل للتجزئة، فلا يمكن أن تسعى فئة وحيدة تحقيقه على حساب فئة أخرى (Thomas,2002: 161).

ويجدر بنا الإشارة هنا أن النظرية النسوية التزمت بالهدف الانعتاقي والتحريري وذلك من أجل إنهاء تبعية المرأة وهو ما اتفق مع التعريف الموسع للأمن، الذي يجعل من الفرد المنتمي لبنيات اجتماعية واسعة نقطة البداية، وبناءً على ذلك تهدف الدراسات النسوية إلى فهم كيف أن أمن الأفراد والجماعات معرض للخطر من قبل العنف الجسدي وأيضاً الهيكلي على كافة المستويات (Ticker,2001: 48).

ولقد سعت النظرية النسوية في مجال الأمن الدولي معرفة وبحث كيف تكون الدولة مشاركة في اللا أمن الموجه نحو مواطنيها، هذا بالإضافة إلى أن المقاربات النسوية لا تقتصر على النساء فقط في تحليل الأمن، بل نجد أنها تدمج " النوع " أيضا وهذا من أجل فهم كيف تتأثر ماهية الأمن ببعض المعايير الأنثوية أو الذكورية – تحديداً عند تحديد الكيفية التي تُشرعن بها سلوكيات الدول في بلوغ الأمن عن طريق النداء لأنواع من" الهيمنة الذكورية ". وبناءً على ذلك فهناك اتفاق كبير بين العديد من النسويين ودارسي الأمن النقدي الذين عرفوا الأمن بتوسع متعدد الأبعاد والمستويات مثل انخفاض مستوى كافة أنواع العنف المتضمن العنف الجسدي، الهيكلي والإيكالوجي (Ticker,2001: 48).

نظرية ما بعد الحداثة

لقد تأسست كل النظريات الما بعد الوضعية على معيار أساسي وهو نقدها للأسس المعرفية المكونة لصلب المنظار العقلاني، وبناءً على ذلك لم تكن نظرية ما بعد الحداثة استثناءً في هذا، حيث يرى "جون ميرشايمر"، إنه في الوقت الذي يرى فيه الواقعيون إمكانية وجود عالم ثابت يمكن معرفته، فإن أنصار ما بعد الحداثة لهم وجه نظر مختلفة تماماً. حيث يرون إمكانية وجود تفسيرات بشكل لا نهائي للعالم الذي يحيط بهم، ولا توجد ثوابت ولا معان ثابتة، ولا توجد هناك أرض آمنة، وأيضاً لا يوجد أسراراً عميقة ولا بنى نهائية أو حتى حدود للتاريخ، ولا يوجد شيء بعينه إلا التفسير، وحتى التاريخ نفسه يُفهم بشكل مختلف على أنه سلسلة من التفسيرات – ليس هناك أي واحداً منها أساسياً وجميعها عشوائية (بيليس،436:2019).

ومن هنا وكما ذكرنا سابقاً فإن كافة النظريات التي أعقبت النظرية الواقعية حاولت رسم تصورها للسياسة العالمية على خلفية نقد التصور الواقعي وحتى هدمه (وهي النزعة التهديمية التي برزت في العلاقات الدولية)، وبناءً على ذلك أصبح من المفهوم كيف قدمت نظرية ما بعد الحداثة منظورها الأمني والذي انطلق من نقد الطرح الأمني الواقعي. وهو ما ظهر بشكل واضح للغاية وعبرت عنه بالخطاب الأمني بخصوص مضمون الدراسات الأمنية واتجاهها.

يرى العديد من أنصار ما بعد الحداثة أن الواقعية في حد ذاتها تمثل إحدى المشاكل الأساسية لانعدام الأمن العالمي، ويرجع أنصار ما بعد الحداثة ذلك بسبب خطابها المُفعم بالقوة والمشجع على المنافسة الأمنية.

إحدى الدراسات التي تحمل عنوان "بؤس الواقعية الجديدة " وجه أحد أنصار ما بعد الحداثة وهو" ريتشارد آشيلي" انتقادًا شديدًا للتصور الواقعي للسياسة العالمية حيث قال "**إن النيو واقعية كنظرية وضعية تتعامل مع بنية النظام الدولي كقانون طبيعي ترهن التنوع الزماني والمكاني وتجرد التفاعلات السياسية من إمكانية القدرة على التغيير، إنها أيديولوجية توجه مشروع شمولي لأطراف العالم وأجزائه**" (Viotti, Kauppi,1997: 19-20).

تتمثل نقد الما بعد نظرية ما بعد الحداثة للواقعية في الدراسات الأمنية في نقطتين رئيسيتين

1. تبديل الخطاب الأمني الواقعي إلى خطاب أمني جماعي، في محاولة لنزع بذور التفكير الواقعي المغروسة في أذهان السياسيين والأكاديميين، بل ويرتكز هذا الخطاب على متغيرات التعاون والسلم والعدالة والفهم المشترك.
2. التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي ظهرت وأهملها الواقعيون في محاولة لخلق دراسات أمنية جديدة (بيليس،437:2019).

وعند النظر إلى ما بعد الحداثة والواقعية وتفسيراتهم للأمن والنظام الدولي نجد أن ما بعد الحداثة تبحث عن تفسيرات متعددة للعالم، حيث كل شيء عند أنصار ما بعد الحداثة قابل للتفسير والتأويل بداية من الأمن والقوة والفوضى وحتى النظام الدولي بالإضافة إلى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري من الأحداث المتعارف عليها. أما النظرية الواقعية فهم يبحثون عن تفسير واحد لعالم واحد، وحتى رؤيتهم عن الأمن فهي رؤية صلبة تتميز بالإغلاق والحجر المعرفي الذي يتعامل مع

العقل الإنساني باعتباره عقلاً واقعياً غير قابل للتفكير في أطر وتفسيرات مختلفة للأمن أو حتى بديله.

مقاربة الأمن الإنساني

إن العلامة المميزة لأي منظور ناشئ هو هجومه المباشر على مركز المعرفة التقليدية (النظرية الواقعية)، وهو ما جاءت به مقاربة الأمن الإنساني، ووفقاً "لتوماس كوهن"، "بنية الثورات المعرفية" 1963، إن الثورات المعرفية تتكون من ظهور منظور يتحدى، ويحبط وفي النهاية يغير رأياً كان مقبولاً سابقاً. ونفس الشيء جاء الأمن الإنساني لإبراز القطيعة الأخلاقية والمنهجية للتصورات الموجودة في الأمن والتي تتركز على الدولة، حيث يناقش سؤالاً "الأمن بأي وسيلة ". كما قدم منظور الأمن الإنساني طريقة مختلفة لتحقيق التنمية والأمن بأبعاده المختلفة وذلك عن طريق تعددية الوكالة، بالإضافة إلى تقديمه مجموعة القيم التي تواجه الباحثين والممارسين في تقييم الترتيبات العالمية والمعاصرة (أدري،2012:28-29).

وقام منظور الأمن الإنساني على محورين رئيسين هما:

القطيعة الأخلاقية: The Ethical Rupture المحور الأول:

يقوم الأمن الإنساني على وجود إطار معياري جديد لعالم السياسة، يدافع عن الفكرة الأخلاقية وأفضل كيفية يمكن أن تحقق بها أمن الأفراد. وهذا ليس مثل المفهوم السائد لنظريات الأمن والتي تهتم بالوقائع وليس القيم، وتفسير الظواهر كما هي وليس كما يجب أن تكون لذلك كان هناك ثلاث تحولات رئيسية.

التحول الأول: تحدي المعضلة الأخلاقية للأمن القومي، حيث يعطي الأخلاق الأولوية لأمن الفرد ويرفض التوجه التقليدي، وبذلك انتقل من أمن الدولة إلى أمن الأفراد.

التحول الثاني: اقترح مجتمعا إنسانيا فوق مجتمع الدول من خلال ربط الفرد بالاستقرار العالمي، ووعي عالمي بالاعتماد المتبادل بين جميع الفواعل والمقاييس في السياسة الدولية.

التحول الثالث: التحول من القيم الوطنية إلى القيم العالمية، أي التحرر من الحاجة والخوف، والمطالبة بعالم يحترم الحقوق الأساسية والكرامة وسيادة القانون والحكم الرشيد (أدري،2012:28-29).

القطيعة المنهجية: The Methodological Rupture المحور الثاني:

لقد غيرت تعاريف وسائل الأمن من تصورات الحرب الباردة حول النظام الدولي، وهذا ليس فقط في فهم التهديدات الرئيسية للسلام الدولي، ولكن لإيجاد حل لأفضل تكريسا له. حيث يفترض الأمن الإنساني بأن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن هو تأمين الأفراد سواءً بالنسبة للدولة أو النظام الدولي. لذلك تبنى مقاربة الأمن الإنساني على الروابط بين أمن الأفراد والأمن العالمي في النظام الدولي الجديد. وهذا يعني أن كل تهديد للفرد يعتبر تهديدا للأمن الدولي.

ولقد ترتب على هذه القطيعة عدة أثار منها:

1. تصميم استراتيجيات أمنية مثل حماية الأفراد وتمكينهم والتي أدت بدورها إلى توقف انتهاك أمن الدول (وذلك من خلال عدم الانخراط في أي نزاع يهدد استقرارها).
2. تهديد الدول والنظم الفرعية الأخرى (وذلك من خلال الهجرة وعدوى الأوبئة).

وتحقيق أفضل استراتيجيات لأمن الدولة والنظام الدولي يجب ضمان أمن الأفراد لأنه ليس مجرد ضرورة أخلاقية (أدري،2012:28-29).

إن مقاربة الأمن الإنساني قدمت إضافات جديدة للدراسات الأمنية وعلى الرغم من ذلك حاول بعض الباحثين فهم الأمن الإنساني في سياق نظري ودمجه في دراسات الأمن النقدية. أو ما يعرف بدراسات الأمن الإنساني النقدية. لكن يوجد عدد من العوامل المفسرة لعدم الارتباط بين الأمن الإنساني والدراسات الأمنية النقدية أهمها:

1. محاولة إدراج الأمن الإنساني وتصنيفه في الدراسات الأمنية النقدية، مما أدى إلى عدم اعتبارها حقلا مميزا في الدراسات الأمنية، على الرغم من مساهمات الأمن الإنساني والتي قامت على تحدي الأمن التقليدي والقائم على المركزية الدولاتية العسكرية.
2. أن بعض المحللين للدراسات الأمنية النقدية ينظرون إلى الأمن الإنساني كجزء من الأمن الاقتصادي أو كبعد تفسيري لتفسير العلاقة بين التنمية والنزاع وبالتالي ليس هناك حاجة لإعطاء الكثير من الاهتمام للأمن الإنساني. وإن هناك مقاربات أخرى هي أكثر ملاءمة لهذا المنظور.
3. اعتماد الأمن الإنساني كإطار سياسي من بعض الحكومات مثل اليابان وكندا مما أعطى عدد من الباحثين تشكيكا في أن الأمن الإنساني خطاب سياسي مختار من قبل الدولة. وهو على عكس المقاربات النقدية التي تحمل شكوك حول الدولة.

4. أن المقاربات النقدية تتمحور حول سؤال وهو الكيفية التي تنشأ بها المؤسسات والمصالح ولا تقبل بها كمعطى مسلم بها. أما الأمن الإنساني في كثير من الأحيان يتجه نحو حل المشكلة ويتعامل مع العلاقات الاجتماعية والمؤسسات التي تنظمها كإطار معطى وحتمي للعمل (Newman, 2010: 10).

خلاصة القول: إن الاهتمام الأكاديمي بالأمن الإنساني وحتى وإن لم يكن ضمن الدراسات الأمنية لا يمكن استبعاده، فقد قدمت الدراسات الأمنية النقدية تحليلها الإقصائي للأمن الإنساني وقدمت كثيرا من الانتقادات مثل مشكلة رسم حدود حول التحديات الأمنية وتحديد مجال الدراسة هي متساوية مع تلك الموجهة للدراسات الأمنية النقدية وغير التقليدية بشكل عام، فجميع الدراسات الأمنية قابلة للنقد. ومن الجدير بالذكر أن الأمن الإنساني قدم أجندة فكرية ذات توجه سياسي في الوقت الذي لم تتوفر فيه الدراسات الأمنية سواء التقليدية أو النقدية البيئة الملائمة للمهتمين بالمساهمات النظرية، حيث شجعت القادة والسياسيين والممارسين– في الوزارات الوطنية – والمنظمات الدولية وغير الحكومية لتوجيه سياساتهم نحو الاحتياجات البشرية.

المبحث الثالث

التغير في مفهوم الأمن والتغير في طبيعة أداء مجلس الأمن المطروحة عليه

لقد فرض المحتوى العالمي الجديد اتخاذ إستراتيجيات عمل لا حصر لها ليس فقط على مستوى حفظ السلام تجسيداً، ولكن أيضاً صنع السلام وبناء السلام، حيث أقيمت منظمة الأمم المتحدة في الأساس لنظام الأمن الجماعي وذلك تفادياً لقيام الحروب بين الدول والعمل على التسوية السلمية للنزاعات، ولكن بعد الحرب الباردة وظهور ظاهرة العولمة والحروب الداخلية وجدت الأمم المتحدة نفسها أمام مواقف تستدعى تداخلها دون أن يتطرق ميثاقها إلى تهديد.

وبناءً على ذلك تطورت عمليات فرض السلام من أمن جماعي لحماية سيادة الدول، إلى مفهوم الأمن الإنساني الذي يهدف إلى حماية الأفراد أو السكان المدنيين وحماية سيادة هؤلاء الأفراد. فالأمن الإنساني لا ينحصر فقط في التداخلات الإنسانية، بل التنبؤ بالنزاعات قبل حدوثها، والعمل على التقليل من آثارها على الأفراد المدنيين.

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وذلك طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء

لذلك تعد قراراته ملزمة للدول الأعضاء (المادة الرابعة من الميثاق). (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

تم بناء الأسس الأولية للمجلس على أساس ميثاق الأطلسي ومؤتمر موسكو والوثائق الأخرى (History of the United Nations) التي تم إنتاجها في عصر الحرب العالمية الثانية.

ويعد ميثاق الأطلسي من أول الوثائق التي تحدد التزام الدول الكبرى بإقامة نظام موحد للسلم والأمن الدوليين (United Nations:The Atlantic Charter: 1941).

وذلك بعد التأثير المدمر للحربين العالميتين، حيث تعهدت قوات الحلفاء الغربية بحظر الحروب، وقد دعم هذا الالتزام لاحقاً الاتحاد السوفيتي وبعدها الصين وعدد من الدول الأخرى وقد ترجمت هذه الاجتماعات في نهاية المطاف إلى الميثاق الذي به تم إنشاء مجلس الأمن باعتباره الجهاز الرئيسي لضمان السلام والأمن (United Nations:The Atlantic Charter: 1941).

على الرغم من أن الميثاق لا يحدد الأمن على وجه التحديد، ولكن تركيز الميثاق وممارسات المجلس عكست تركيزه على الدولة والسيادة، وكانت الأسس الجوهرية للنظام القانوني الدولي في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي وحدة الأراضي وعدم التدخل (UN Charter, supra note 5, arts 1–2).

وكانت الركيزة بعد تشكيل المجلس على دعم السلام الدولي وذلك من خلال منع الدول من النزاعات، وبذلك أصبحت فكرة الأمن الدولي تتمحور حول الدولة بالكامل تقريباً باستثناء الاستعمار والحروب الأهلية، وشارك مجلس الأمن بنشاط واضح في حل النزاعات الداخلية، والصراع داخل فلسطين، وظلت الفكرة الأساسية للأمن تتمحور حول الدول والنزاعات العسكرية المحتملة التي تزعزع أمن الدولة.

وقد منح مجلس الأمن سلطة واسعة نسبياً من السلطات وذلك للتمسك بواجبه الأساسي المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين (De Wet, 2004: 134).

حيث يمكن للمجلس أن يطالب الدولة أو مجموعة من الدول بوقف الأعمال العدائية (Greenwood,2011: 148-149).

وإصدار إعلانات أساسية على سبيل المثال بشأن مشروعية الدفاع عن النفس بالإضافة إلى اتخاذ قرارات ملزمة للدول وفرض عقوبات ناعمة مثل عمليات الحظر (UN Charter, supra note arts6: 42).

وإذا فشلت في الإجراءات يمكن للمجلس أن يأذن باستخدام القوة لاستعادة السلم والأمن الدوليين وبعد الإذن يمكن إجراء العمليات العسكرية بشكل فردي أو مشترك من قبل الدول تحت علم الأمم المتحدة أو تحت علمها (ميثاق الأمم المتحدة – السلام والأمن).

التغير من أمن الدولة إلى الأمن الإنساني

كان الأمن يقتصر تقليدياً على تصرفات الدول تجاه الدول الأخرى، وهذا واضح في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي إسناد النزاعات الكبيرة إلى الحروب بين الدول. وذلك الذي فسر الصعوبات التي يواجهها المجلس في محور الإضرابات الداخلية والحروب الأهلية التي برزت في عهد الأمم المتحدة، وبالتالي يمكن فهم الطبيعة المتغيرة لاختصاص المجلس من خلال التهديدات الأمنية التي يمكن ربطها على نطاق أوسع بمفهوم الأمن الإنساني.

ونظراً لتغير أنواع النزاع التي ظهرت منذ بداية التسعينيات، والتي تستلزم التنبؤ بها لمعالجته ولم يكن مجلس الأمن مهيكلاً لمواجهة هذه النزاعات والتنبؤ بها لعدة أسباب:

1. طالما الأزمة الداخلية لم تصل إلى نزاع مفتوح، يمكن اعتبارها غير مهددة للسلم والأمن الدوليين، وكان ذلك حال كوسوفو، لذلك من الصعب الاقتناع بأن هناك ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية.
2. ليس لدى الأمين العام شبكة دبلوماسية ذات إنذار متقدم وسريع.
3. ليس لدى المجلس الوسائل الفكرية (تحليل – نقد) تستطيع التنبؤ مقدماً بالنزاع أو تعبئة الجهود الدولية في محاولة منها لمعالجته مسبقاً .
4. إن صلاحية المجلس غير مؤهله أن تتجاوز بالهجوم على أسباب النزاعات الداخلية، حيث إنه ما يجب العمل على معالجته هو النظام الفوضوي – السياسي – الاجتماعي – الاثني – الديني والاقتصادي للدولة، وذلك لأن التغير والتنبؤ ببقاء الأمن والسلم الدوليين يأتي من الحكم الرشيد ودولة القانون والتنمية، أكثر من العمل الدبلوماسي (حموم،164:2003).

وهو ما أدى إلى ظهور تيار عرف باسم **الدبلوماسية الوقائية** يدعو لتعزيز مكانة المجلس وتوفير الإمكانات اللازمة له داخل الأمم المتحدة، ومن خلال هذه الإمكانات يقوم برصد للأوضاع

والأحداث الدولية والتعرف على بؤر التوتر والاضطرابات والاستعداد لها قبل وقوع أي نزاع. وذلك لدعم سياسة السلام، وحفظ السلم، وبناء السلام (حموم،164:2003).

وكان هناك عدد من الأدوات عملت بها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن لتجنب ظاهرة النزاعات الداخلية قبل أن تتحول إلى عنف مسلح ومعالجتها في مراحلها الأولية للحد من انتشار العنف وإجراء تسويات نهائية تضمن عدم عودة الأطراف للنزاع من جديد وهي كالتالي: (الوقاية والوساطة، الشؤون السياسية والدبلوماسية وبناء السلام).

أ– **الدبلوماسية الوقائية:** وهي تتمثل في تركيز عمل المنظمة على الدبلوماسية لحفظ السلم والأمن من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية المبذولة في سبيل السلام، مما يؤكد على المهمة التأسيسية للمنظمة، تلتزم الأمم المتحدة بالانتقال من (ثقافة رد الفعل) إلى (ثقافة الوقاية).

ولتحقيق هذه الدبلوماسية لا بد من:

1. إجراءات تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف.
2. الدراية الكاملة بالتطورات والاتجاهات العالمية في مختلف الميادين (اقتصادية – سياسية ... إلخ).
3. وجود شبكة من أنظمة الإنذار المبكر لتوفير المعلومات الدقيقة في مختلف الأخطار.
4. الانتشار الوقائي، والمقصود بها انتشار قوات دولية بين حدود الدول المتنازعة، وهو ما يطلق عليه (التواجد الأممي)، والهدف منها منع الإعدادات المحتملة. وكذلك الأمر بنشر قوات داخل الدول التي تمر بأزمة داخلية والتي قد تتطور إلى حرب أهلية، ولكن هناك شرطا يجب أن يتوفر وهو موافقة ورضا كل الأطراف المعنية.
5. إنشاء مناطق منزوعة السلاح، على حدود الدول المتخاصمة، وذلك بعد موافقة الدولتين أو حتى عند طلب جانب واحد (حموم،165:2003).
6. ويؤدي مجلس الأمن أيضا بوصفه جهاز الأمم المتحدة المنوط بالمسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن، دوراً حاسماً في دعم الإجراءات الوقائية، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة مشاركة المجلس ومرونته في معالجته التهديدات الناشئة قبل أن تصل إلى جدول الأعمال الرسمي للمجلس، من خلال الإجراءات التي يتخذها، حيث يرسل إشارات مهمة تساعد على الإثناء عن العنف وتفتح حيزاً أمام اتخاذ إجراءات وقائية بواسطة جهات من بينها الأمين العام.

ب – **صنع السلام**، تشكل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة محور ارتكاز من خلال جهود الأمم المتحدة في صنع السلام ، حيث ترصد الإدارة التطورات السياسية العالمية وتقدم المشورة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع الأزمات وكيفية إدارتها ، وتشمل الاستعانة " بمساعيه الحميدة " الدبلوماسية لمساعدة أطراف النزاع على تسوية منازعتها ولكن بالوسائل السلمية، وفي الوقت ذاته تشرف على البعثات السياسية للأمم المتحدة والمنوطة بولايات لمساعدة البلدان والمناطق في تسوية النزاعات والتوترات بالوسائل السلمية.

وهي تعمل على نحو متزايد شراكة مع المنظمات الإقليمية من أجل إنهاء النزاعات الجارية للحيلولة دون نشوء أزمات جديدة أو تصاعدها، ودفعها للجوء إلى المحكمة الدولية لتسوية الخلافات سلمياً من خلال:

1. محاولة تحسين الوضعية التي أدت لخلاف أو نزاع وبعث المبعوثين الأمميين لأجل خلق الوفاق بين الأطراف.
2. استخدام العقوبات الاقتصادية وهو ما تسمح به المادة 41 من الميثاق الأممي.
3. استخدام القوة العسكرية المخولة لمجلس الأمن وفق المادة 42 من الميثاق الأممي وذلك من أجل إعادة السلام (حموم،165:2003).

ج – **حماية السلم**، وقد ساهمت هذه العمليات بشكل واضح في ضمان الاستقرار في العديد من مناطق التوتر في العالم من خلال حماية النشاطات الإنسانية ومراقبة الهدنة والفصل بين المتخاصمين.

د– **بناء السلم**، وهي تهدف لتعميق السلام، ويكون ذلك بعد انتهاء النزاع، فإذا كانت الدبلوماسية الوقائية تهدف لمنع قيام الأزمة، فإن بناء السلم يكون بعد نهاية النزاع تفادياً لتفجيره من جديد وذلك بخلق وتقوية المؤسسات الحكومية، مراقبة الانتخابات، نزع تسليح المتصارعين وإعادة اللاجئين (حموم،165:2003).

وعند المقارنة بالنموذج التقليدي لأمن الدول، فإن مفهوم الأمن الإنساني لا يركز فقط على الأخطار التي تهدد السلامة الإقليمية أو الأعمال العدوانية ضد الدولة باعتبارها المستفيد الأول من الأمن الدولي، بل على العكس من ذلك، يركز الأمن الإنساني بالتهديدات المرتبطة بانتهاك حقوق الأفراد والشعوب والدليل على ذلك للدول الحق في السلامة الإقليمية وعدم التدخل (Charter, supra note 5, arts 1, 2,: 51).

أسباب تحول رؤية مجلس الأمن من أمن الدولة إلى أمن الإنسان

ظهور أسباب جديدة جعلت خبراء الأمن يتحدثون عن مقترب جديد للأمن، ومن هذه الأسباب تعدد واتساع دائرة التهديدات الأمنية وذلك من خلال ظهور أنواع جديدة لم تكن موجودة من قبل، وتعدد الفواعل الأمنية حيث لم يعد الأمر يقتصر على الدولة فقط.

السبب الأول: اتساع دائرة التهديدات الأمنية وتعددها

فإن الحاجة إلى مقترب جديد للأمن يرجع إلى أن الأمن الإنساني يستطيع CSH حسب لجنة الأمن الإنساني أن يستجيب للتعقيدات والترابط بين التهديدات الأمنية الجديدة والقديمة والتي منها الفقر المستمر والصراعات الاثنية والإرهاب الدولي والتغيرات المناخية والعدوى والأزمات الاقتصادية، فكل هذه التهديدات هي تهديدات غير وطنية وتتجاوز الحدود. (لطالي،169:2017)، وبذلك أصبحت هناك أشكال جديدة وحديثة من التهديدات الأمنية ظهرت وجعلت الدول والأنظمة تضعها في الحسبان ومحاولة إيجاد حلول لها.

إن بقاء الدول والمجتمعات في العالم داخل في إطار ما يسمى بالأمن العالمي، حيث إن هذه التهديدات لم تعد قاصرة فقط على دول دون أخرى. ليصبح التساؤل هل هو أمن الدول، أم أمن المجتمع، أم أمن الإنسان؟ وبذلك أصبح العالم كله مستهدف خاصةً في قضايا الأمن داخل الدولة. وهو ما يحتم تقديم إطار يشمل تلك الأبعاد (الاقتصادية – الصحية – البيئية .... وغيرها)، بعد ما فشل المفهوم التقليدي القومي في احتواء تلك الأبعاد، كما تثار أيضاً قضية الأمن العالمي، ودور الدول في تحقيقه لحماية بقائها من تلك (التهديدات الكونية) (العدوي،16:2018).

السبب الثاني: اتساع دائرة الفواعل الأمنية وتعددها

بعد أن كانت الدولة خلال القرن العشرين هي الفاعل الرئيسي والوحيد للأمن، تغير الوضع وبرزت مجموعة واسعة من الفواعل، سواءً كان على المستوى الداخلي أو الدولي. وهذا من أبرز التحديات التي شهدتها فترة ما بعد الحداثة وهو انحصار دور الدولة وهيمنتها في العديد من المجالات (لطالي،174:2017).

وبالتالي حدث توزيع في الأدوار الأمنية: فأصبح هناك تياران أساسيان في المسألة الأمنية: **التيار الأول**، قدم نفسه على أنه المختص في مراقبة المسائل الأمنية. وذلك من خلال خصخصة الأمن الذي تمثله المنظمات والمؤسسات الخاصة.

التيار الثاني، عمل على ضمان حماية المجتمع المدني بواسطة آليات ووسائل عديدة والتي منها المعاهدات الدولية، وذلك من خلال ما يعرف ب أنسنة الأمن.

فأصبح هناك العديد من الفواعل سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي، حيث تمثل المستوى الداخلي في الجمعيات المدنية والجماعات المحلية ومراكز البحث والمؤسسات التي تهتم بالدراسات الأمنية. أما على المستوى الخارجي نجد المنظمات الدولية سواء الحكومية أو غير الحكومية والتي على رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات حقوق الإنسان. أما المنظمات غير الحكومية التي أسسها أفراد وجهات خاصة والتي من المفترض أنها تتمتع بالاستقلالية في اتخاذ قراراتها بعيداً عن الدول. (لطالي،175:2017).

وعلى الرغم من هذا التنوع في الفواعل تبقى الدولة فاعلا أساسيا ومحوريا خاصة فيما يتعلق بالتهديدات ذات الطابع العسكري والتي منها التهديدات الإرهابية، وأن ظهور كل هذه الفواعل لا يعني إلغاء وتحييد دور الدولة الأمني، وإنما أصبح هناك تكملة لهذا الدور ودعم له بصفة متبادلة.

ترى الباحثة أن استمرار هذا النمط من التهديدات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية وغيرها، إضافةً إلى اتساع دائرة الفواعل الأمنية وتعددها لا يعود بالخير على البشرية. وهو ما يشكل بدوره تهديد مباشر للأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي أدى إلى انعكاس ذلك في طبيعة أداء مجلس الأمن.

المؤشرات الموضوعية التي أدت إلى تغير مفهوم الأمن وتكريس الأمن الإنساني في طبيعة أداء مجلس الأمن

حظي مفهوم الأمن الإنساني على اعتراف دولي واضح عندما أشار إليه الأمين العام في تقريره السنوي لعام 2000. وذلك من خلال لفت الانتباه إلى الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان والإرهاب الدولي. والإيدز والهجرات القسرية والأوبئة والمخدرات وتجارة السلاح والذي شكل تهديداً مباشراً للأمن وغيرها. وأصبح هناك بعض المؤشرات الموضوعية التي أدت إلى إحداث بعض التغير في أداء مجلس الأمن ونظره للأمن الإنساني ومنها:

1. اعترف مجلس الأمن الدولي بمفهوم الأمن الإنساني كوسيلة لتحقيق الأمن العالمي، حيث عبر المجلس خلال ترؤس كندا له في قراره رقم 1296 لعام 2000 عن الحاجة المستمرة لحماية السكان المدنيين خلال النزاعات والحروب الداخلية وعملية بناء السلام، وأكد مجلس الأمن

على ضرورة الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، بما في ذلك اتفاقية جنيف وبروتوكولاتها المختلفة.

2. التوسع في عمليات حفظ السلام حيث تم في عام 1996 وحدها مشاركة 23597 فرداً من قوات حفظ السلام في عملية سلام جميع أنحاء العالم. (الأمن الإنساني بين المواثيق الدولية والضرورات السياسية).
3. بعد أحداث 11 سبتمبر اتخذ المجلس موقفاً أقوى واعتمد ولاية قضائية واسعة لمعالجة مسائل خارج نطاق الدول. حيث أصدر قرار رقم 1373، والذي أصدر بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر بوقت قصير فأصبح بمثابة أكثر القرارات جرأة في ذلك الوقت لمكافحة الإرهاب على المستويين المحلي والدولي. حيث قرر مجلس الأمن أنه يجب على جميع الدول عدم تمويل الإرهاب ومنع أي تجنيد أو ودعم عملي يمكن أن يقدم للإرهابيين.
4. اتخذ مجلس الأمن موقفاً أكثر تشدداً عام 2004 عندما أصدر قرار 1540 بشأن منع الانتشار النووي
5. واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وتركز هذا القرار بشكل عام على الإنفاذ المحلي وتطوير آلية.(Sergeev, Lee, 2019) داخلية لقمع وصول الأطراف من غير الدول إلى الأسلحة البيولوجية والكيمائية
6. كما تدخل مجلس الأمن في وسائل الدبلوماسية المائية واعتبر تزايد مشاركة المجلس في هذه المسألة الشرعية للمياه وسيلة إستراتيجية لصون السلم والأمن الدوليين، وفي هذا الخصوص ذكر مندوبو روسيا والصين صراحةً الحاجة إلى احترام السيادة الوطنية لإدارة المياه. وقد حثت اللجنة العالمية رفيعة المستوى المعنية بالمياه والسلام في تقريرها لعام 2017، المجلس على إصدار قرار بشأن المياه والسلام والأمن شبيهاً بالقرار الخاص بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وهو ما سوف يؤدي إلى تمكين المجلس من إصدار أوامر امتثال الدول الأعضاء للالتزام بموجب القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.
7. وقد أصدر المجلس القرار رقم 2177 الذي أعلن فيه أن تفشي فيروس إيبولا " تهديد السلم والأمن الدوليين "حيث استطاع المجلس سد ثغرات أخفقت منظمة الصحة العالمية عن

معالجتها. بل وقدم أول.(Sergeev, Lee, 2019) بعثة صحة عامة تابعة للأمم المتحدة لتنسيق الدعم الإنساني في غرب أفريقيا.

وبذلك بدء المجلس في معالجة مجموعة أوسع من الأزمات الدولية مثل تفشي الفيروسات، والمشكلة الاقتصادية والاحتباس الحراري وغيرها من المشاكل المتعلقة بالأمن الإنساني، وهذا ما أدى لاحقاً إلى توسيع نطاق سلطته في تحقيق الأمن والانتقال من أمن الدول إلى الأمن الإنساني.

وترى الدراسة أن هذا لا يعني أن مجلس الأمن قد حقق الأمن الإنساني لحفظ الأمن والسلم الدوليين، بل كان له العديد من الإخفاقات في مجال الأمن الإنساني لذلك أصبح من الضرورة تفعيل دوره لتحقيق الأمن الإنساني من خلال إصلاح منظومة التصويت في داخله.

الخاتمة

بعدما تم عرضه من النقاشات الرئيسية بين الأمن الإنساني كمقاربة والمقاربات الأمنية الوضعية الوجودية (التقليدية) والمقاربات الأمنية ما بعد الوضعية (النقدية)، ظهر توافق وتقارب واضح بين مقاربة الأمن الإنساني والمقاربات النقدية غير التقليدية، بالإضافة إلى نقد الافتراضات الرئيسية للواقعية والواقعية الجديدة ونظرتهما لمركزية الدولة، التي تقوم على أولوية القوة العسكرية في ظل وجود نظام عالمي فوضوي رفضت بشكل قاطع ما يسمى بتعميم المعرفة، والحقيقة الخالية من القيمة. وهذا في مقابل التأكيد على أن المعرفة هي دائما مكون اجتماعي.

كما ساهم التحول النوعي الذي عرفة حقل الدراسات الأمنية من خلال النقاشات النقدية لمفهوم الأمن التي كانت سبباً على الأقل في نقل مستوى التحليل من الدول إلى الفرد.

وقد فرضت العديد من التهديدات من خلال الأوضاع الإنسانية المتدهورة (أمراض – أوبئة – أوضاع بيئية مشوهة – الإرهاب العابر للوطنية – الهجرة القسرية – الجريمة المنظمة ..... إلخ)، هذه الأوضاع وضعت العديد من القيود والتحديات أمام الطموحات النظرية للأمن الإنساني. في الوقت الذي بدأ يتشكل على المستوى الأكاديمي والمستوى الرسمي مقاربة نظرية للأمن الإنساني في مقابل الأمن بالمنظور التقليدي، والذي يركز على حماية حدود الدولة، ولكن ما أفرزته العولمة من تحديات دولية وعالمية غلبت المفهوم التقليدي للأمن في الدراسات الأمنية وأصبح هناك حاجة ضرورية إلى تكريس مفهوم الأمن الإنساني من خلال منظمة الأمم المتحدة وذلك عبر مجلس الأمن لحفظ الأمن

والسلم الدوليين. وهو ما أشارت إليه الدراسة من خلال وجود المؤشرات الموضوعية التى ادت الى تغير مفهوم الأمن وتكريس الأمن الإنساني في طبيعة أداء مجلس الأمن.

كما توصي الدراسة بضرورة إصلاح نظام التصويت في مجلس الأمن ليتسنى تفعيل دوره في تعزيز الأمن الإنساني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية

- **الكتب**

1. أحمد الرشيدي (وآخرون)، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003، ص4.
2. برهان غليون، **العرب وتحولات العالم من سقوط دار برلين إلى سقوط بغداد**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1 ،2003، ص11.
3. جون بيليس، **الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة**، في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث،2019 ص436، ص437.
4. روبرت جاكسون، **ميثاق العولمة سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول**، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003، ص104.
5. سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطوير مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2010، ص101، ص153، ص154.
6. سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، ص24.
7. مارتن غريفيس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص422.
8. مازن غرايبية، "**العولمة وسيادة الدولة**" في: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، من أعمال الملتقى الدولي، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص7.

- **الدوريات**

1. حمدوش رياض، "**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية من منظور العلاقات الدولية**"، مداخلة ضمن: الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وأفاق، جامعة منتوري – قسنطينة: قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص27، ص279، ص280.

2. سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص33.

3. مراد لطالي، الأمن **الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة**، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد الخامس 2017، ص 169، ص 174، ص 175.

- **الرسائل العلمية**

1. إنعام عبد الكريم أبو مور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية (مقاربة معرفية)**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2013، ص 121، ص126.

2. خالد المعمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير، جامعة باتنه: كلية الحقوق، 2009، ص93.

3. صفية أدري، **دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج الخضر – باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 28 – 29.

4. عمار جحار، **السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوبها المتوسط**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2002، ص33.

5. فريدة حموم، **الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام 2003 – 2004) ص 164، ص165.

- **الأوراق البحثية**

1. حسن عبد الله جوهر، **المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة في تفسير ظواهر التعاون الدولي: دراسة نقدية مقارنة بين المدرسة الواقعية الجديدة والمدرسة الليبرالية المؤسساتية**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي في جامعة القاهرة، ديسمبر 1995، ص140.

- **المواقع الإلكترونية**

1. عادل زقاغ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث الأمن المجتمعي**، 2011، متاح على الرابط التالي: http://www.geocities.com/adel. Zeggagh/links.html

2. مسالي نسيمة، **تحليل موضوع الظاهرة الأمنية وتطورها في نظريات العلاقات الدولية**،2018 متاح على الرابط التالي: https://www.politics-dz.com/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%85%D9%88%D8%B6%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D9%87%D8%A7-%D9%81/

3. محمد أحمد علي العدوي، **الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان دراسة في المفاهيم.. والعلاقات المتبادلة**، 2018 ، ص16على الرابط https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/356cd793-ee45-4d2f-90db-10e1968d113e_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.pdf

4. الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، انظر الرابط https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

5. السلام والأمن، ميثاق الأمم المتحدة أنظر الرابط https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/peace-and-security

6. الوقاية والوساطة، الشؤون السياسية والدبلوماسية وبناء السلام، انظر الرابط https://dppa.un.org/ar/prevention-and-mediation

7. الأمن الإنساني بين المواثيق الدولية والضرورات السياسية، أنظر الرابط http://ewflp.org/downloads/921201123233am994.pdf

قائمة المراجع الإنجليزية

- **Books:**

1. Ann Ticker, **Gendering World Politics: Issues and Approaches in the Post – Cold War Era** US: Columbia University Press, 2001, P.48.
2. Carolin Thomas, **Global Governance**, Development and Human Security, London: Pluto Press. Von Tigerstrom, 2002, P161.
3. Christopher Greenwood, **"Self-Defense" in Max Planck Encyclopedia of Public International Law** (Heidelberg: Max Planck Foundation for International Peace and the Rule of Law, 2011) at 148–149.
4. Edward Newman, **Human Security and Constructivism**, International Studies Perspectives,
   a.2001, P2.
5. Edward Newman, **Critical human security studies**, in Review of International studies, 2010, p.9,10.
6. Erika De Wet, **The Chapter VII Powers of the United Nations Security Council** (Portland: Hart Publishing, 2004) at 134.
7. P.H. Liotta, **Boomerang Effect: The Convergence of National and Security**, Security Dialogue, vol. 33, no. 4, December 2002, P475.
8. Paul D. Williams, **Security Studies: An Introduction**, London :Roultedg.2008, P.61.
9. Paul Viotti, Mark V. Kauppi, **International Relations Theory: Realism, Pluralism Globalism and Beyond**, Boston :Allyn and Bacon, 1997, P. 19 -20.

10. Shahrbanou, Tajbakhsh&Anuradha M. Chenoy, **Human Security: Concepts and Implications,** 1st ed, UK: Routledge, 2007, P 84, 86.
11. Wolfman Lacher, **Actually Existing Security: The political Economy of the Saharan Threa**t, Security Dialogue, 2008, p385.

- **Electronic scientific journals**

1. Artem Sergeev and Jen Lee**, From State Security to Human Security: The Evolving Nature of the United Nations Security Council's Jurisdiction,** The McGill Journal of international Law &Legal Pluralism.2019
   https://intergentes.com/from-state-security-to-human-security-the-evolving-nature-of-the-united-nations-security-councils-jurisdiction/

- **websites**

1. History of the United Nations: United Nations -
2. https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=https%3A%2F%2Fwww.un.org%2Ffr%2Fnode%2F44721&anno=2&prev=search
3. The Atlantic Charter :United Nations 1941–
4. https://translate.google.com/translate?hl=ar&sl=en&tl=ar&u=https%3A%2F%2Fwww.un.org%2Fen%2Fsections%2Fhistory-united-nations-charter%2F1941-atlantic-charter%2Findex.html&anno=2&prev=search
5. UN Charter, supra note 5, arts 1–2 -
6. UN Charter, supra note 6, art 42
7. Charter, supra note 5, arts 1, 2, 51 -